

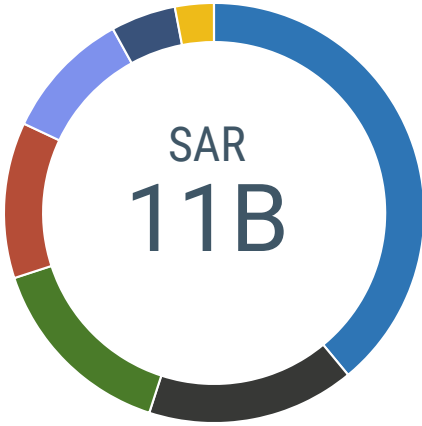


U.S.-Saudi Business Council
مجلس الأعمال السعودي الأمريكي

مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود: استعراض ترسية عقود الإنشاء في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني من عام 2020

مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود هو تقرير أصلي أعدّه خبير اقتصادي في مجلس الأعمال السعودي الأمريكي. ويقدم هذا التقرير نوعاً من التوجيه في ما يتعلق بأنشطة الإنشاء التي تنتقل إلى مرحلة التنفيذ على مدار 6 أشهر إلى 18 شهراً المقبلة. حيث يتضمن ترسية العقود المرتبطة بالإنشاء في جميع القطاعات داخل المملكة العربية السعودية. ومن المقرر استخدام مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود كمؤشر ذو طابع تطوعي لقياس سلامة أنشطة الإنشاء. يتم حساب مؤشر ترسية العقود باستخدام متوسط متحرك أسّي لمدة 12 شهراً. حيث يسمح هذا الحساب بتبسيط البيانات، مع تقليل تأثيرات القيم المتطرفة خلال فترة الملاحظة. وبشكل عام، تشير قراءة مؤشر ترسية العقود عند عتبة 100 نقطة فأعلى إلى وجود توسع، بينما تشير القراءة دون عتبة 100 نقطة إلى انكماش محتمل. وفي ما يأتي أبرز النقاط الواردة في تقريرنا الأولي عن الربع الثاني من عام 2020 على أن تنشر التحديثات على أساس ربع سنوي

ترسية العقود حسب القطاع



39%



16%



15%



12%



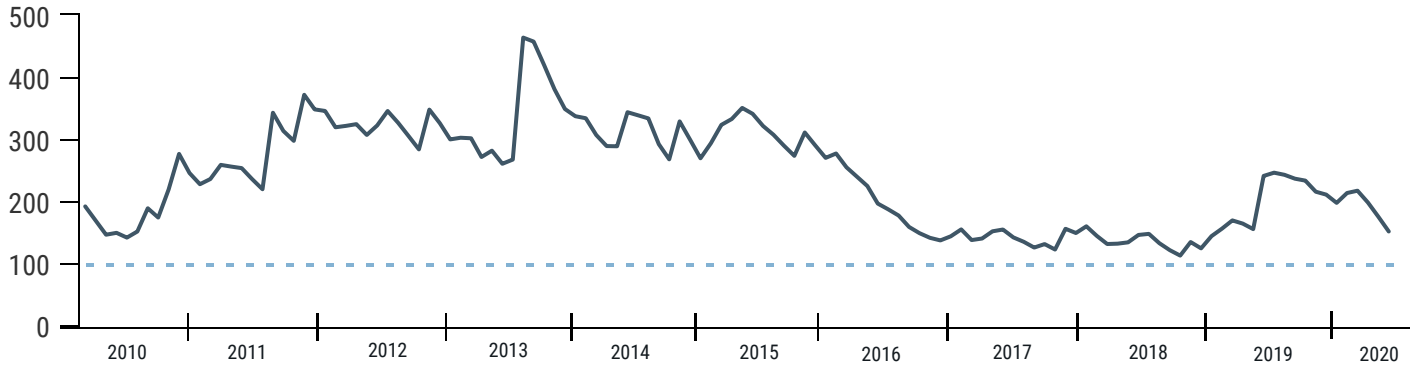
10%



5%

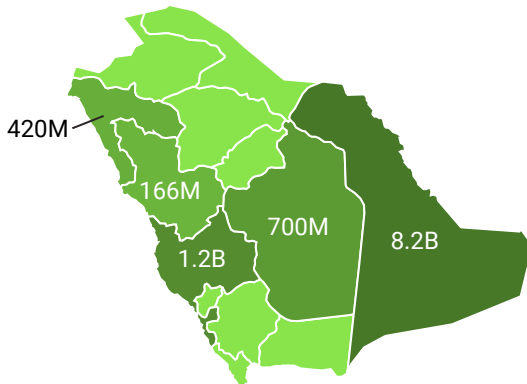
حظيت قطاعات المياه والنفط والغاز والعقارات بأغلب العقود التي تمت ترسيته، بما يعادل نحو 70% من إجمالي قيمة العقود المرساة. وشكلت عقود قطاعات الرعاية الصحية والنقل والصناعة نسبة 27% من القيمة الإجمالية، بينما تم ترسية 3% في قطاع الطاقة

مؤشر ترسية العقود بمرور الوقت



انخفض مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 150.81 نقطة بنهاية الربع الثاني. كما انخفض المؤشر بشكل مضطرب شهرياً على خلفية التقلبات المتزايدة حتى الآن في عام 2020

ترسية العقود حسب المنطقة



حظيت المنطقة الشرقية بغالبية العقود التي تمت ترسيته بنسبة 75% خلال الربع الثاني، بينما لم تحصد منطقتا مكة المكرمة والرياض سوى نسبة 10% و6% على التوالي. وساهمت عقود تحلية المياه والنفط والغاز في تحقيق أعلى قيمة في ترسية العقود في المنطقة الشرقية، في حين لم يساهم في ترسية العقود بمنطقة مكة المكرمة سوى قطاعي الطاقة والعقارات. كما شهدت منطقة الرياض عقوداً في قطاعي العقارات والرعاية الصحية، بما في ذلك مشروع البرج الطبي المكون من ستة طوابق بالرياض

جميع القيم النقدية بالريال السعودي. 1 دولار = 3.75 ريال سعودي*



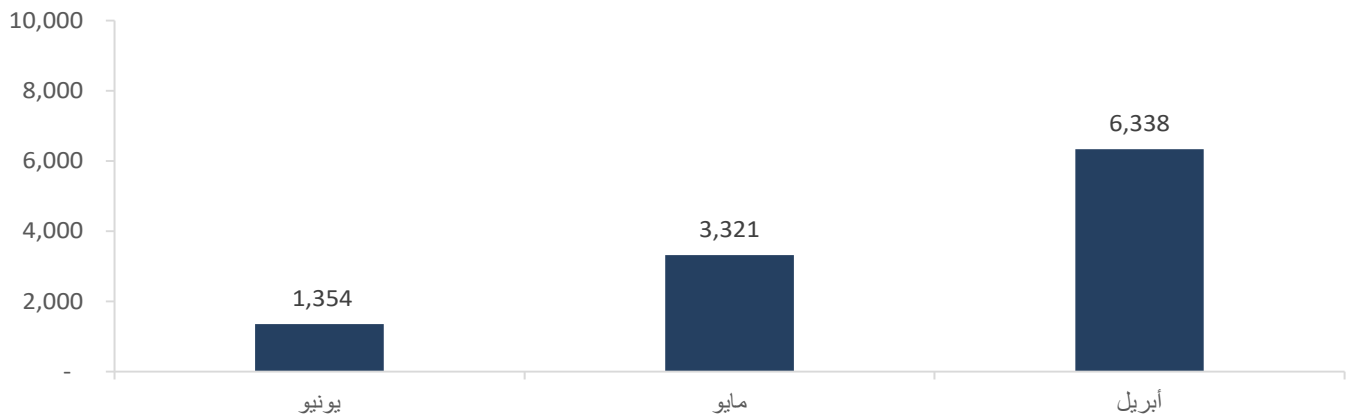
مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود خلال الربع الثاني من عام 2020

التقرير الربع السنوي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي بشأن ترسية العقود في المملكة العربية

النقاط الرئيسية

1. انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها إلى 11 مليار ريال سعودي (2.9 مليار دولار) خلال الربع الثاني، حيث أدت الآثار السلبية الواسعة الانتشار لجائحة كوفيد-19 إلى إرجاء المشاريع في العديد من القطاعات. وبلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال النصف الأول من عام 2020 نحو 56.2 مليار ريال سعودي (15 مليار دولار).
2. انخفض مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 150.81 نقطة بنهاية الربع الثاني. كما انخفض المؤشر بشكل مضطرب شهريًا على خلفية التقلبات المتزايدة حتى الآن في عام 2020.
3. تصدر قطاع المياه جميع القطاعات الأخرى، حيث حاز على حصة 4.3 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار) من العقود التي تمت ترسيبتها.
4. سجل قطاع النفط والغاز ثاني أعلى نسبة عقود تمت ترسيبتها بمقدار 1.8 مليار ريال (475 مليون دولار).
5. جاء قطاع العقارات في المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها 1.7 مليار ريال (440 مليون دولار).

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام 2020 (مليون ريال سعودي)



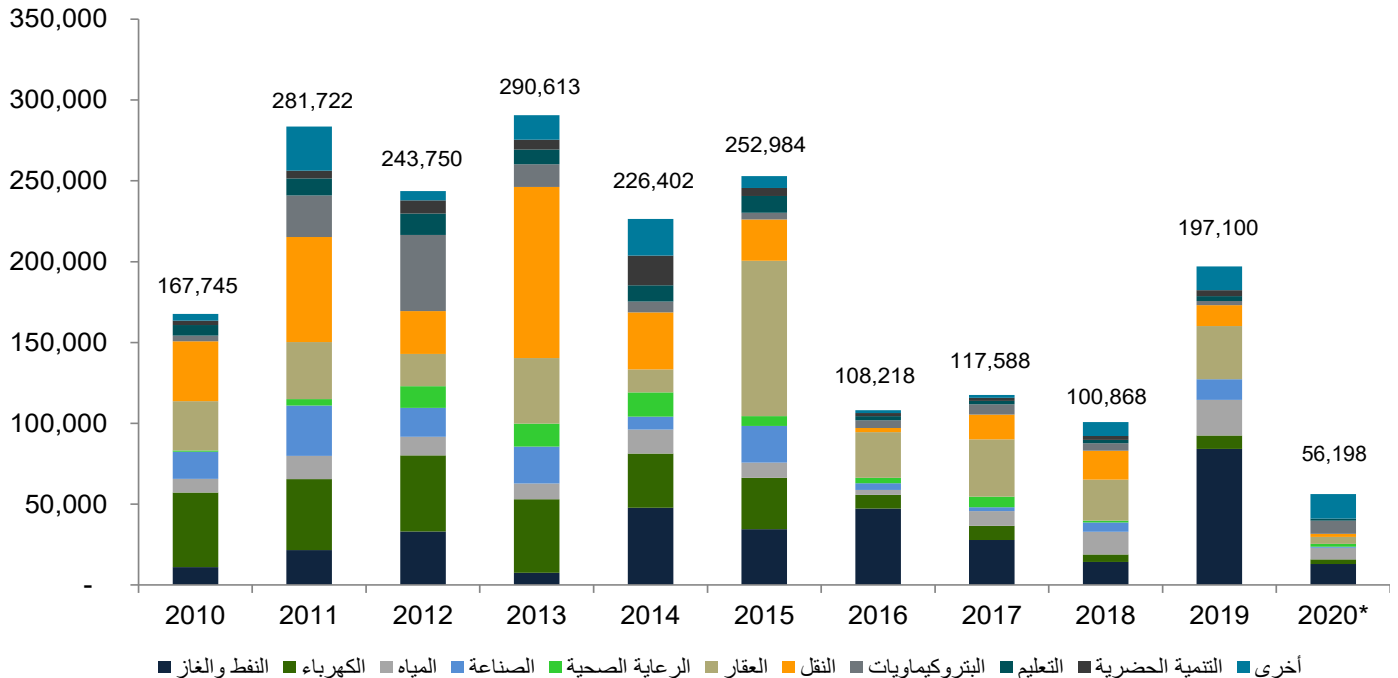
المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام 2020

انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني إلى 11 مليار ريال سعودي (2.9 مليار دولار)، بعد أداء قوي خلال الربع الأول. وتعثرت البداية الواعدة لهذا العام خلال الربع الثاني، حيث تم تعليق العديد من المشاريع التي تمت ترسيبتها بسبب آثار جائحة فيروس كورونا المستجد. وعلاوة على ذلك، توقفت العديد من المشاريع التي كانت في مراحلها الأولية من التنفيذ عقب إصدار قرارات بالبقاء في المنزل، وأدى إعادة توجيه جزء من ميزانية الحكومة والانخفاض الكبير في إيرادات شركات الإنشاء إلى توقف خطط الإنفاق بشكل مؤقت، وبدأت استراتيجيات إعادة الهيكلة لاستيعاب هذه التغييرات الحادة في السوق. حيث كان من المتوقع بلوغ وطأة التأثير خلال الربع الثاني مع ظهور التحديات الأولية في مارس، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إنفاق ما يقرب من 270 مليار ريال سعودي لاستيعاب القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها بمقدار 54 مليار ريال سعودي (14.4 مليار دولار) خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنةً بالعام الماضي، كما انخفضت بمقدار 34 مليار ريال سعودي (9.1 مليار دولار) مقارنةً بالربع الأخير. خلال النصف الأول من عام 2020، بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها 56.2 مليار ريال سعودي (11 مليار دولار)، بانخفاض قدره 57.8 مليار ريال سعودي (15.4 مليار دولار) مقارنةً بالنصف الأول من عام 2019.

كان الانخفاض في العقود التي تمت ترسيبتها يشمل جميع القطاعات بمقدار 11 مليار ريال سعودي (2.9 مليار دولار)، حيث شهدت قيم المشاريع انخفاضًا حادًا في المجالات التي حققت أداءً جيدًا في الربع الأخير. حيث حازت قطاعات المياه والنفط والغاز والعقارات على نسبة 70% من العقود التي تمت ترسيبتها من حيث القيمة. كما ساهم قطاعا الرعاية الصحية والنقل في أداء الربع الثاني.

قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



* خلال الربع الثاني من عام 2020
المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

أداء مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود خلال الربع الثاني من عام 2020*

وصل مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود إلى 150.81 نقطة بنهاية الربع الثاني. ويعكس هذا انخفاضاً قدره 65.79 نقطة مقارنةً بالربع الأول، حيث انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيته بشكل كبير خلال الربع الثاني. وأقل مؤشر ترسية العقود عند 197.51 نقطة في أبريل، و174.63 نقطة في مايو، و150.81 نقطة في يونيو. عكس أداء مؤشر ترسية العقود مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 انخفاضاً قدره 89.63 نقطة، مما يسلط الضوء على وتيرة العقود التي تمت ترسيته التي شهدها عام 2019، حيث رفع الأداء القوي خلال الربع الأول مؤشر ترسية العقود فوق عتبة 100 نقطة، ولكن سيتم اختباره في الأرباع السنوية المقبلة حيث لا يزال من المتوقع تعليق العقود أو إلغائها.

قبل النهوض من هذه الجائحة، واصل مؤشر ترسية العقود العودة إلى الشكل الذي شهدته خلال فترة طفرة الإنشاء قبل عام 2016، حيث كانت قيم المؤشر المعتادة عند 200 نقطة أو أكثر. ويعكس الانتعاش الذي شهدته عام 2019، وكذلك في الربع الأول من عام 2020، النهضة التي شهدتها قطاع الإنشاء، والتي كان من المرجح أن تستمر حتى عام 2020. وستسهم التسوية المقدمة لقطاع الإنشاء مدفوعة بمشاريع البنية التحتية والإسكان الحكومية، في عودة القطاع إلى الظهور، مع انحسار الآثار السلبية للجائحة.

أداء مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود



المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

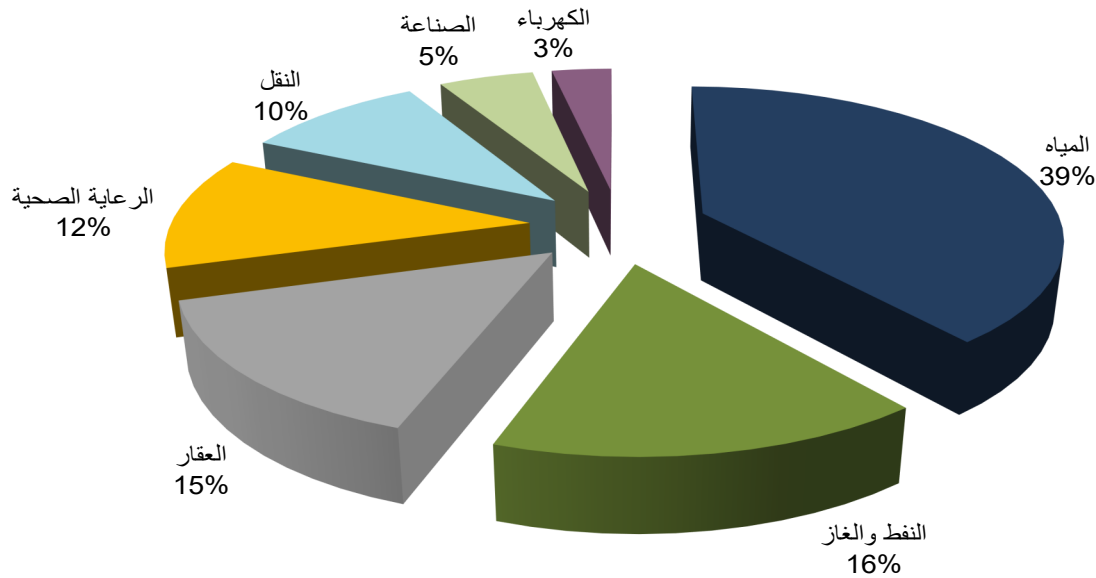
* يتم حساب مؤشر مجلس الأعمال السعودي الأمريكي لترسية العقود باستخدام متوسط متحرك أسي لمدة 12 شهرًا. حيث يعمل هذا الحساب على تبسيط البيانات مع تقليل تأثيرات القيم المتطرفة خلال فترة الملاحظة. ويهدف المؤشر إلى إعطاء قراننا رؤية واضحة الاتجاه في ما يتعلق بأنشطة الإنشاء التي تنتقل إلى مرحلة التنفيذ على مدار 6 أشهر إلى 18 شهرًا المقبلة. ومن ثم فمن الضروري استخدام مؤشر ترسية العقود كأداة ذات طابع تطليقي لقياس سلامة أنشطة الإنشاء في القطاعات كافة. وبشكل عام، تشير قراءة مؤشر ترسية العقود عند عتبة 100 نقطة فأعلى إلى وجود توسع، بينما تشير القراءة دون عتبة 100 نقطة إلى انكماش محتمل.

نظرة عامة على العقود التي تمت ترسيتهها حسب القطاع خلال الربع الثاني من عام 2020

تصدر قطاع المياه قيمة العقود التي تمت ترسيتهها خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتهها 4.3 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار)، أو نسبة 39% من جميع العقود. حيث أرسى قطاع المياه عقدين لصالح الشركة السعودية لشراكات المياه والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وكلاهما يتعلق ببناء محطات لتحلية المياه في المنطقة الشرقية. وأحرز قطاع المياه ما يقرب من 7.1 مليار ريال سعودي (1.9 مليون دولار) خلال النصف الأول من عام 2020، أي ما يعادل نسبة 13% من جميع العقود التي تمت ترسيتهها من حيث القيمة.

سجل قطاع النفط والغاز ثاني أعلى قيمة من حيث العقود التي تمت ترسيتهها بمبلغ 1.8 مليار ريال سعودي (475 مليون دولار)، بما يعادل نسبة 16% من جميع العقود. حيث أرست شركة أرامكو السعودية عقدين خلال الربع الثاني، شملت أعمال خطوط النقل والتركيب في المنطقة الشرقية. إذ يتصدر قطاع النفط والغاز جميع القطاعات الأخرى خلال النصف الأول من عام 2020 بحصة 13 مليار ريال سعودي (3.5 مليار دولار) تقريباً، أي ما يعادل نسبة 23% من جميع العقود التي تمت ترسيتهها من حيث القيمة. وسجل قطاع العقارات المركز الثالث بحصة تقارب 1.7 مليار ريال سعودي (440 مليون دولار)، أي ما يعادل نسبة 15% من جميع العقود التي تمت ترسيتهها من حيث القيمة. وفي قطاع العقارات، تم ترسية العقود على فئات الضيافة والاستعمالات المختلطة في جميع أرجاء المملكة. حيث وأد قطاع العقارات مقدار 4.4 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار) أو نسبة 8% من جميع العقود التي تمت ترسيتهها من حيث القيمة. وشملت القطاعات الداعمة الأخرى الرعاية الصحية والنقل والصناعة والطاقة.

قيمة العقود التي تمت ترسيتهها حسب القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2020



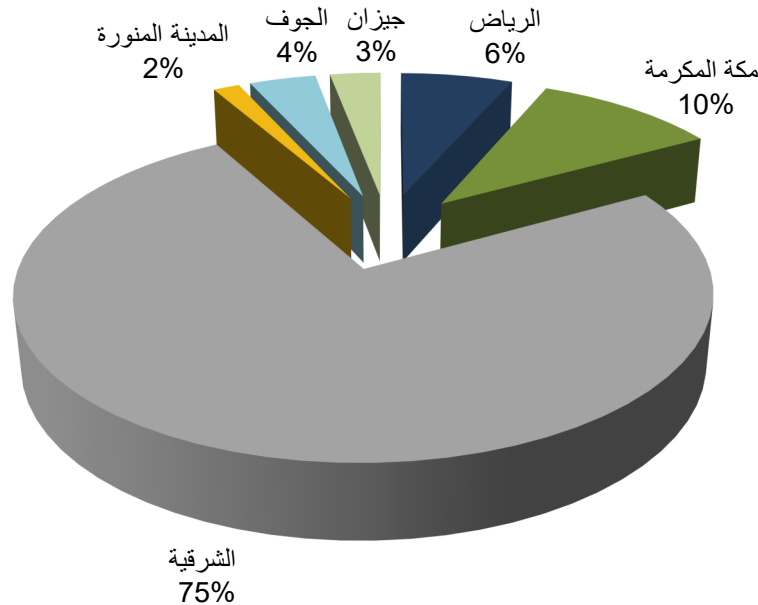
المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

نظرة عامة إلى العقود التي تمت ترسيبها حسب المنطقة خلال الربع الثاني من عام 2020

استحوذت المنطقة الشرقية على أعلى حصة من العقود التي تمت ترسيبها خلال الربع الثاني من عام 2020 بقيمة 8.2 مليار ريال سعودي (2.2 مليار) أو نسبة 75% من إجمالي العقود. وساهم قطاعا المياه والنفط والغاز بأعلى قيمة من العقود التي تمت ترسيبها في المنطقة الشرقية، والتي بلغت 6.1 مليار ريال (1.6 مليار دولار)، أو نسبة 74% من جميع المشاريع. حيث شملت المشاريع مشاريع تحلية المياه وكذلك العمل في حقول نفط المرجان. ومن بين القطاعات الأخرى المساهمة النقل والعقارات والصناعة. فخلال النصف الأول من عام 2020، تصدرت المنطقة الشرقية بشكل ساحق جميع المناطق الأخرى بحصة 30 مليار ريال سعودي (8 مليارات دولار) أو نسبة 54% في شكل عقود تمت ترسيبها.

حصلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الثانية بفارق كبير من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيبها بقيمة 1.2 مليار ريال سعودي (307 مليون دولار) أو نسبة 10%. فقد كان قطاعا الطاقة والعقارات المساهمين الوحيدين في منطقة مكة المكرمة، حيث اشتملا على بناء محطة كهرباء فرعية وتطوير الاستعمالات المختلطة في جدة. وحتى الآن وخلال النصف الأول من عام 2020، جذبت منطقة مكة المكرمة 3.2 مليار ريال سعودي (842 مليون دولار) أو نسبة 6% من إجمالي العقود التي تمت ترسيبها. أما منطقة الرياض فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمقدار 707 ملايين ريال (188.5 مليون دولار) حيث كان قطاعا الرعاية الصحية والعقارات المساهمين الوحيدين. وتشمل المشاريع بناء مستشفى من ستة طوابق ومشاريع التطوير الضخمة من قبل هيئة تطوير بوابة الدرعية. حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها بمنطقة الرياض خلال النصف الأول من عام 2020 ما قيمته 17.3 مليار ريال سعودي (4.6 مليار دولار)، أو نسبة 31%.

قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المناطق للربع الثاني من عام 2020



المصدر: مشروعات ميد والمنافذ الإعلامية العامة والبيانات الحكومية ومجلس الأعمال السعودي الأمريكي

توزيع العقود التي تمت ترسيبتها عبر القطاعات الأفضل أداءً

المياه

تصدر قطاع المياه خلال الربع الأول من عام 2020 جميع القطاعات الأخرى، على الرغم من أنه لم يُرس سوى عقدين بمبلغ 4.3 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار)، وحقق قطاع المياه نموًا في العقود التي تمت ترسيبتها بمقدار 1.5 مليار ريال سعودي، أو نسبة 53% مقارنةً بالربع الأخير، والتي بلغت قيمتها 2.8 مليار ريال سعودي (752 مليون دولار). ومع ذلك، سجل قطاع المياه انخفاضًا في العقود التي تمت ترسيبتها في النصف الأول من عام 2020 بمقدار 6.4 مليار ريال سعودي (1.7 مليار دولار) مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

أرست الشركة السعودية لشراكات المياه أول العقدين في أبريل الماضي على مشروع مشترك بين شركة سيبكو 3 الصينية لبناء محطات الطاقة الكهربائية وشركة أبينغوا الإسبانية بقيمة 2.4 مليار ريال (650 مليون دولار). ووفقًا لمشاريع ميد، تتطلب المشاريع من الاتحاد إنشاء محطة تحلية كجزء من محطة المياه المستقلة لمشروع الجبيل 3 (IWP). وسيشمل المشروع بناء محطة للتناضح العكسي لمياه البحر تنتج 600 ألف متر مكعب يوميًا، ومحطة كهرباء فرعية بقدرة 380/33 كيلوفولت، ومحطة ضخ، وخزان لتخزين المياه الناتجة، ونظام لتلقيح مياه البحر وتطوير المرافق ذات الصلة. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع بحلول الربع الأول من عام 2022.

أما العقد الثاني الذي تمت ترسيته في أبريل أيضًا، فيتعلق بتطوير محطة أخرى لتحلية المياه في المنطقة الشرقية. حيث أرست المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة العقد على اتحاد يتألف من شركة أكسيونا الإسبانية وشركة الراشد المحلية للتجارة والمقاولات. ويتضمن المشروع، الذي تبلغ تكلفته حوالي 1.9 مليار ريال سعودي (500 مليون دولار)، إنشاء محطة الخبر 2 لتحلية المياه. وبمجرد إنشائها، ستننتج محطة تحلية المياه أيضًا 600 ألف متر مكعب من المياه يوميًا. ومن المتوقع أن تخدم محطة تحلية المياه ما يصل إلى 3 ملايين من سكان المنطقة المحيطة. وينتظر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الأول من عام 2022.

النفط والغاز

شهد قطاع النفط والغاز انخفاضًا كبيرًا في ترسية العقود خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنةً بالعام الماضي. وتعكس العقود التي تمت ترسيبتها بمقدار 1.8 مليار ريال سعودي (475 مليون دولار) في هذا الربع تأثير جائحة كوفيد-19 وكذلك انخفاض أسعار النفط على خطط مشاريع أرامكو السعودية لعام 2020. وقبل التراجع، حقق قطاع النفط والغاز 11.2 مليار ريال سعودي (3 مليارات دولار) من العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الأول من عام 2020، والتي كانت مكافئة للعام السابق بقيمة 11.8 مليار ريال سعودي (3.1 مليار دولار). وشهد الأداء خلال فترة النصف الأول من عام 2020 الضرر الأكبر، حيث لم يحقق سوى 13 مليار ريال سعودي (3.5 مليار دولار) مقارنةً بنحو 60.2 مليار ريال سعودي (16 مليار دولار) في العام السابق. وبمجرد استئناف المشاريع العديدة المملوكة لشركة أرامكو السعودية، خلال الربع الثاني من عام 2020، سيؤدي ذلك إلى زيادة في تدفقات العقود التي تمت ترسيبتها في الفترة المتبقية من عام 2020 وحتى عام 2021.

وعلى غرار قطاع المياه، لم يشهد قطاع النفط والغاز سوى عقدين. وقد أرست أرامكو السعودية كلا العقدين داخل المنطقة الشرقية. تمت ترسية العقد الأول على شركة كات جروب اللبنانية في شهر أبريل بمبلغ 1.5 مليار ريال سعودي (400 مليون دولار). ووفقًا لمشاريع ميد، ستنتج شركة كات جروب خطوط أنابيب نقل في جنوب حقل الغوار. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع بالربع الأخير من عام 2023.

أما العقد الثاني فقد أرسته شركة أرامكو السعودية على شركة سايبم الإيطالية بمبلغ 281 مليون ريال سعودي (75 مليون دولار). ووفقاً لمشاريع ميد، تتولى شركة سايبم مسؤولية تركيب الأغلفة في حقل القطف ومرجان في المنطقة الشرقية. حيث سيتم تركيب غلافين في كل من حقل القطف والمرجان، وغلاف واحد في حقل أبو سعفة. وسيتم تركيب جسرين للمراقبة في حقل منيفة، إلى جانب المرافق المصاحبة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع بالربع الأخير من عام 2022.

العقارات

يقترّب قطاع العقارات بحصة 1.7 مليار ريال سعودي (440 مليون دولار) من العقود التي تمت ترسيته من القطاعات الثلاثة الأولى خلال الربع الثاني من عام 2020. حيث شهد قطاع العقارات تراجعاً بسبب إرجاء ترسية عدد من المشاريع، ومن ثم تراجع قيمة العقود التي تمت ترسيته بمقدار 3.8 مليار ريال سعودي (مليار دولار) في الربع الأول من عام 2020 مقارنةً بالعام الماضي. فضلاً عن ذلك، شهدت قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال النصف الأول من عام 2020 أيضاً تراجعاً حيث انخفضت قيمتها بمقدار 5.7 مليار ريال سعودي (1.5 مليار دولار) مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

فقد شهد قطاع العقارات ثلاثة عقود جديدة بالملاحظة ركزت على مجالات الفنادق والاستعمالات المختلفة (سكني/تجاري). حيث أرسيت مجموعة أوج المحدودة العقد الأول ضمن العقارات ذات الاستعمالات المختلفة (سكني/تجاري) على شركة أزد العقارية التركية في شهر مايو. ووفقاً لمشاريع ميد، فإن المشروع يتطلب تطوير سوق 7، وهو عبارة عن مجمع للتسوق بالتجزئة على مساحة 728 ألف متر مربع في جدة تبلغ تكلفته 900 مليون ريال سعودي (240 مليون دولار). على أن يشمل التطوير منافذ المأكولات والمشروبات ومناطق الترفيه العائلي والمتاجر الإلكترونية ومتاجر الأثاث ومناطق عرض السيارات، فضلاً عن مواقف السيارات والمرافق ذات الصلة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع بالربع الأخير من عام 2023.

أما العقد الثاني فيتعلق بفئة الضيافة، حيث يتضمن بناء فندق في الظهران. وأرسيت شركة وادي الظهران للتقنية العقد في شهر مايو على شركة سينوهيدرو الصينية بمبلغ 450 مليون ريال سعودي (120 مليون دولار). ووفقاً لمشاريع ميد، ستبني شركة سينوهيدرو الفندق على أرض بمساحة 55000 متر مربع. على أن يكون ارتفاع 10 طوابق ذو 4 نجوم، ويضم 216 غرفة فندقية و 118 غرفة سكنية. ومن المتوقع أن تنفرد شركة أكور بإدارة شؤون الفندق. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع بالربع الأخير من عام 2023.

وكذلك العقد الثالث فيتعلق بفئة الضيافة، حيث يتضمن إنشاء فندق في شهر أبريل. وقد تمت ترسية المشروع من قبل هيئة تطوير بوابة الدرعية على شركة البواني المحلية بمبلغ 300 مليون ريال سعودي (80 مليون دولار). ووفقاً لمشاريع ميد، يتطلب المشروع إنشاء 142 غرفة في "فندقسمحان التراثي" في حي البجيرفي في الرياض. حيث تشمل الأعمال الإضافية ممرات لراكبي الخيل وطرق للمشاة والبنية التحتية والمرافق ذات الصلة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع بالربع الأخير من عام 2025.

الرعاية الصحية

شهد قطاع الرعاية الصحية عقداً واحداً م ا يتضمن بناء مستشفى في الرياض. وأرسيت الهيئة الملكية لمدينة الرياض العقد على شركة محلية تُدعى شركة إنشاء المستشفيات الدولية بمبلغ 675 مليون ريال سعودي (180 مليون دولار). ووفقاً لمشاريع ميد، يتضمن المشروع إنشاء مستشفى من ستة طوابق بسعة 1200 سرير تسمى "برج الرياض الطبي"، والذي سيقام على أرض بمساحة 10.673 متراً مربعاً. حيث تشمل الأعمال الإضافية إنشاء متجر بيع بالتجزئة ومكاتب ومنافع ومرافق ذات صلة. وينتظر أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الأخير من عام 2023.

الآفاق المستقبلية

كان من المتوقع أن يشهد الربع الثاني من عام 2020 تراجعًا في العقود التي تتم ترسيبتها مع تسبب جائحة فيروس كورونا في فرض قرارات البقاء في المنزل والتعديلات الكبيرة في الميزانية من قبل الحكومة والقطاع الخاص. ويوضح التقرير الصادر أخيرًا عن ميزانية المملكة للربع الثاني تأثير جائحة كورونا كوفيد - 19 ، وهبوط أسعار النفط على الإيرادات؛ مما أدى إلى عجز قدره 109 مليارات ريال سعودي (29.1 مليار دولار). وعلاوة على ذلك، كان لإعادة توجيه نفقات الدولة أثرها في تخصيص مشاريع الإنفاق الرأسمالي. حيث انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 52 % خلال الربع الثاني من عام 2020 وبنسبة 36 % خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنةً بالعام الماضي. كما أثرت الجائحة على فئة نفقات الموارد الاقتصادية، والتي شهدت انخفاضًا بنسبة 43 % في النصف الأول من عام 2020 مقارنةً بالعام السابق. وتتضمن هذه الفئة مشاريع ذات صلة بالبنية التحتية، مثل الأعمال البينية والمياه والزراعة والطاقة والثروة المعدنية ومشاريع السياحة.

ومن المتوقع أن تتعافى أنشطة الإنشاء في الأشهر المقبلة بعد الفترة العصيبة التي شهدتها في الربع الثاني. وستظل الفترة المتبقية من عام 2020 تشكل تحديًا كبيرًا، غير أن نشاط الإنشاء شهد انتعاشًا طفيفًا بالفعل مع انخفاض عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في المملكة، واستمرار تعافي أسعار النفط. ويجري حاليًا عدد من التطورات الإيجابية التي تشمل التطوير المستمر لقطاع العقارات السكنية في المملكة. ومن أجل تحقيق أحد أهم أهداف رؤية 2030 المتمثلة في الوصول بنسبة تم لك المنازل إلى 70 %، تواصل وزارة الإسكان بناء الوحدات السكنية بوتيرة تاريخية. حيث يخطط برنامج "سكني" لإنشاء 100.000 وحدة سكنية في عام 2020 ، مما سيدفع عجلة نمو قطاع الإنشاء. ومن المتوقع أن يجتذب إنشاء صندوق الاستثمارات العامة شركة "روشن" أخيرًا المزيد من مشاركة القطاع الخاص في سياق العمل على تخفيف العبء عن الموارد الحكومية لتخصيص المساكن للمواطنين.

وثمة مؤشر إيجابي آخر يتمثل في تصاعد مبيعات الإسمنت؛ حيث قفز إجمالي مبيعات الإسمنت للمنتجين المحليين ال 17 بنسبة 38 % خلال شهر أغسطس مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت المبيعات المحلية بنسبة 41 %. كما تتوقع لجنة الإسمنت الوطنية أن يتم دعم مبيعات الإسمنت من قبل القطاع العقاري السكني، وأن تشهد طلبًا مطردًا في الفترة المتبقية من عام 2020 .

وبالنظر إلى المستقبل، فهناك عدد من المشاريع التي تلوح في الأفق التي من شأنها أن تعزز أنشطة الإنشاء للفترة المتبقية من عام 2020. وتشمل هذه المشاريع إنشاء مرحلة المرافق العامة لمشروع القدية وباقات مطار البحر الأحمر السياحي ومشاريع النفط والغاز ذات الصلة بشركة أرامكو السعودية.

العقود الأبرز خلال الربع الثاني من عام 2020

القطاع	المنطقة	المالك	المقاول	التفاصيل	القيمة (مليون ريال سعودي)
المياه	المنطقة الشرقية	الشركة السعودية لشركات المياه	شركة سبيكو 3 الصينية لبناء محطات الطاقة الكهربائية وشركة أبينغوا (مشروع مشترك)	محطة تحلية المياه باستخدام التناضح العكسي بما في ذلك تركيب الألواح الكهروضوئية بحقل الخلايا الشمسية	2438
		المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	شركة أكسيونا وشركة الراشد للتجارة والمقاولات	إنشاء محطة الخبر 2 لتحلية المياه	1875
النفط والغاز	المنطقة الشرقية	شركة أرامكو السعودية	شركة كات جروب	خطوط أنابيب النقل الموصلة إلى المصنع الرئيسي لفصل الغاز بحرض	1500
النقل	المنطقة الشرقية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	شركة شايبا جيو إنجنيرنج	سلسلة تقاطعات الطرق السريعة على طريق TS-1 وطريق TS-2 وطريق الأنصار وطريق اللولو وطريق سعود	596
		وزارة النقل		استكمال الطريق السريع الرابط بين الجبيل/الرياض والرياض/الدمام	628
العقارات ذات الاستعمالات المختلطة	مكة المكرمة	مجموعة أوج المحدودة	شركة أزد العقارية التركية	سوق 7، مجمع للتسوق بالتجزئة في جدة	900
الضيافة	المنطقة الشرقية	شركة وادي الظهران للتقنية	شركة سينوهيدرو	فندق أربع نجوم مكون من 10 طوابق ويضم 216 غرفة ووسائل راحة أخرى	450
الرعاية الصحية	الرياض	وزارة الصحة	شركة إنشاء المستشفيات الدولية	برج مستشفى مكون من ستة طوابق يسمى "برج الرياض الطبي"	675



إخلاء مسؤولية:

إن المصادر المستخدمة للحصول على البيانات في هذا التقرير مستمدة من هيئات حكومية ومصادر إخبارية وقواعد بيانات قائمة على الاشتراك ومصادر أخرى ذات صلة. وتخضع قيم العقود التي تمت ترسيبها للتغيير كل شهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حالة العقد. ويجوز وجود حالات يتم فيها تأخير العقود التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً أو إلغاؤها أو تغييرها بأي طريقة أخرى. حيث جُمعت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر يُعتقد أنها دقيقة في ذلك الوقت، ولا يتحمل مجلس الأعمال السعودي الأمريكي أي مسؤولية عن الأخطاء أو الإغفالات في أي جزء بسبب خطأ بشري أو ميكانيكي. ولا ينبغي أن تؤخذ المعلومات الواردة أعلاه على أنها مشورة استثمارية أو توصية تجارية بالنيابة عن مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

لا يجوز أن يتضمن هذا التقرير جميع المصطلحات أو البيانات أو المعلومات المادية، ولا ينبغي أن يشكل في حد ذاته الأساس لأي قرار استثماري، ولا يجوز الاعتماد لأي غرض كان على المعلومات أو البيانات أو التحليلات أو الآراء الواردة في هذا التقرير. ننصحك بالتشاور واتخاذ قرارك الخاص مع المستشارين القانونيين والمستشارين المهنيين والمستشارين المحاسبين والمستشارين الاستثماريين ومستشاري الضرائب وغيرهم من المستشارين المحترفين قبل اتخاذ أي قرار بناءً على هذا التقرير.

لا يجوز نسخ هذا التقرير أو توزيعه أو نقله أو نشره أو توزيعه على أي شخص لأي غرض من الأغراض، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كلياً أو جزئياً أو بأي وسيلة أو بأي شكل أو بوسيلة رقمية أو غيرها أو لأي غرض أو تحت أي ظرف؛ دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.